

أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في مدينة زيتن

- دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع زيتن -

أ. مخنار عبد السلاج الفافود*

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية العاملة في مدينة زيتن باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة تمثلت في مصرف الجمهورية فرع زيتن، وذلك خلال الفترة ما بين 2001 و 2016، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي لتقدير أثر مخاطر السيولة (متمثلة بمؤشرات نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول / نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع / نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع)، على الربحية (متمثلة بمؤشرات العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصول).

توصلت الدراسة إلى: ضرورة حث المصارف التجارية في مدينة زيتن وليبيا عموماً على تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة وكذلك تطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتحديد مستوى المخاطر كما أوصت بأهمية الاعتماد على إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي من أجل ضمان ديمومة المصرف في السوق.

1- الإطار العام للدراسة

1-1. المقدمة:

يمثل النظام المصرفي بمختلف فروعه الركيزة الأساسية في تمويل عمليات التنمية خاصة الاقتصاديات التي تفتقر إلى المصادر التمويلية الأخرى للأسواق

*- محاضر بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الأسمرية الإسلامية

المالية، فهو يعد الوسيط المالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، ونظرا للأهمية البالغة فقد أولى خبراء البنوك اهتماما كبيرا وعناية متزايدة به من أجل الحفاظ على بقائه واستمراره خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها الاقتصاديات العالمية للاتجاه نحو الخصوصية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي... إلخ.

وفي سعي هذه المصارف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال مزاوله أنشطتها، تتعرض لمخاطر تعيقها عن القيام بعملها على أكمل الوجه، وهنا تبرز أهمية إدارة المخاطر التي تنتوع إلى نظامية، وقانونية، وتشغيلية، ومالية، ومن بين هذه المخاطر: مخاطر السيولة التي تتمثل في القدرة على مواجهة الالتزامات المالية الخاصة بالمعاملات المصرفية في الوقت المحدد لها.

نظرا لأهمية هذه المخاطر تسعى المصارف إلى الاهتمام بإدارتها أو بمواجهتها أو تجنبها أو التعايش معها وذلك من أجل تحقيق العائد المتوقع أو الأرباح التي ترسمها إدارة المصرف وتحسين ربحيته، من أجل ذلك يجب على المصرف اتباع طرق لقياس نسبة هذا الخطر ونسبة تأثيره على ربحية المصرف.

1-2. مشكلة الدراسة:

جاءت مشكلة الدراسة للإجابة عن التساؤل الآتي:

1-1-2. ما هو أثر المخاطر الناتجة عن نقص أو فائض السيولة على ربحية المصارف التجارية العاملة بمدينة زليتن؟

وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

2-1-2. ما هو أثر المخاطر الناتجة عن نقص السيولة على ربحية المصارف التجارية العاملة بمدينة زليتن؟

3-1-2. ما هو أثر المخاطر الناتجة عن فائض السيولة على ربحية المصارف التجارية العاملة بمدينة زليتن؟

1-3. فرضيات الدراسة:**1-1-3. الفرضية الرئيسية:**

يوجد أثر للمخاطر الناتجة عن نقص وفائض السيولة المصرفية في ربحية المصارف التجارية بمدينة زليتن.

2-1-3. الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر للمخاطر الناتجة عن نقص السيولة المصرفية في ربحية المصارف التجارية بمدينة زليتن.

- يوجد أثر للمخاطر الناتجة عن فائض السيولة المصرفية في ربحية المصارف التجارية بمدينة زليتن.

1-4. أهمية الدراسة:**1-1-4. الأهمية العملية:**

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية؛ أي تأثير مخاطر السيولة على الربحية من خلال إبراز الأساليب والطرق التي يمكن لإدارات المصارف استخدامها في عملية إدارة السيولة حيث ينعكس ذلك على ربحية المصارف التجارية من خلال التحليل المالي مبرزاً من خلال المؤشرات والمعايير المالية المعتمدة في قياس ربحية المصارف.

2-1-4. الأهمية النظرية:

تبرز الأهمية النظرية للدراسة الحالية من حيث اعتبارها إضافة جديدة (حسب علم الباحث) للدراسات العربية، وذلك عبر مراجعة واستعراض الجانب النظري والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى لتقديم إضافة جديدة للمكتبات وإدارة المصارف التجارية من أجل دعم مسيرتها للنهوض بالاقتصاد الوطني.

5-1. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 5-1-1. إيجاد العلاقة بين مؤشرات السيولة ومؤشرات ربحية المصارف التجارية.
- 5-1-2. وضع التصورات والمقترحات المناسبة لحل مشكلة السيولة أو تداركها في المصارف التجارية.
- 5-1-3. الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من العائد والمخاطرة.
- 5-1-4. التعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة واستثمار السيولة المصرفية وآثارها على العائد والمخاطرة.

6-1. منهجية الدراسة:

اعتمد في إعداد هذه الدراسة على:

- 6-1-1. المنهج الوصفي لمخاطر السيولة والربحية ومفهومها وإمكانية إدارتها.
- 6-1-2. المنهج التحليلي الذي يتمثل في دراسة السيولة في المصارف التجارية والمخاطر التي تواجهها وتأثيرها على الربحية ثم وضع بعض المقترحات لمواجهتها بما يتلاءم وطبيعة الأدوات المعتمدة لديها.

7-1. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- 7-1-1. الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية من عام 2001 - 2016.
- 7-1-2. الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة على مصرف الجمهورية فرع زليتن.
- 7-1-3. الحدود العلمية: تم اختيار المتغير المستقل مخاطر السيولة، والمتغير التابع تتمثل في ربحية المصارف التجارية.

1-8. الدراسات السابقة:

- دراسة (زاهر 2014):

هدفت إلى البحث عن إمكانية وجود علاقة بين نسب السيولة، والكفاية الإدارية، والملاءة المالية، ونسبة الربحية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2009-2013)، وخلصت إلى أن العلاقة ما بين نسبة السيولة والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة عكسية، وكانت العلاقة ما بين نسبة الكفاية الإدارية والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة طردية، بينما كانت العلاقة ما بين نسبة الملاءة المالية والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة طردية أيضاً، حيث كانت الملاءة المالية هي النسبة الأكثر تأثيراً على المصارف الخاصة وهذا ما يؤكد على أن طبيعة عمل المصارف الخاصة قائم على مبدأ العائد والمخاطرة. وأوصت الدراسة إلى توسيع إطار الأبحاث المستقبلية من حيث الحدود الزمانية والمكانية وحجم العينة، وعدم الاقتصار على المصارف الخاصة فحسب، بل أن تشمل هذه الدراسة على القطاعات الأخرى المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالي، كما أوصت المصارف الخاصة بالعمل على تنويع استثماراتها بالإضافة إلى التخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها المصارف، وأوصت أيضاً بالمحافظة على مستوى الكفاية الإدارية للمصارف الخاصة وتحسينها من خلال عقد الدورات التدريبية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل المصاريف من خلال إدارة أصول المصرف بشكل أفضل.

- دراسة (ضاهر، الخنثية 2015):

هدفت إلى دراسة أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية، وطبيعة هذا الأثر. ولتحقيق غرض الدراسة تم اختيار عشر نسب مالية لعينة مكونة من عشرة مصارف تجارية. وامتدت فترة الدراسة من العام 2008

إلى 2014 جمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للمصارف المدروسة. ولغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج Panel Data وهو نموذج التأثيرات الثابتة، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 7. أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة السيولة لها تأثير جوهري وسلبي على ربحية المصرف، ومخاطر السيولة لها تأثير جوهري وإيجابي على الربحية .

- دراسة (عبدالشرع، الهرموشي 2015):

هدفت إلى تحديد أثر المخاطر المصرفية المتمثلة في (إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر العائد على الاستثمار) على درجة الأمان المصرفي، وقد أجريت الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها (10) مصارف للمدة (2010-2015)، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين إدارة مخاطر السيولة والأمان المصرفي، وكذلك عدم وجود علاقة أثر ذات إحصائية معنوية بين إدارة مخاطر العائد على الاستثمار ودرجة الأمان المصرفي، وأوصت بضرورة السعي لتدعيم الأمان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي بشكل عام، وذلك من خلال إيجاد توازن بينهما وبين المخاطر المصرفية، فضلا عن ضرورة قيام القطاع المصرفي العراقي وبالأخص المصارف عينة الدراسة بتفعيل أقسام إدارة المخاطر وتعزيزها بالملاكات القادرة على العمل، لما لها من دور في تحديد كافة المخاطر والتحوط لها، وهذا يساعد على تخفيض المخاطر وتجنب الخسائر التي من المحتمل التعرض لها مستقبلا.

- دراسة (دريد 2015):

هدفت إلى قياس علاقة السيولة المصرفية بالعائد والمخاطرة لمصرف البركة الجزائري للفترة (2010 - 2015)، باستخدام مصفوفة الارتباط الجزئي كأداة للقياس،

وهذا لاختبار مدى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين المتغير التابع وهو معدلات العائد، ومعدلات المخاطرة والمتغير المستقل وهو مؤشرات السيولة المصرفية، وقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى نتيجة أساسية مفادها هنا كعلاقة ارتباط قوية لبعض من مؤشرات السيولة مع مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة.

- دراسة (جبار، 2016):

هدفت إلى قياس وتحليل واقع السيولة في مصرف الرشيد ثم تحديد أثرها في العائد والمخاطرة وذلك للتعرف على مدى كفاءة إدارة المصرف لسيولته وكيفية توظيفها في مجالات استثمارية مربحة، وتحليل التوافق بين فجوة السيولة وفجوة الميزانية العمومية (الحساسية بسعر الفائدة) وتأثر صافي الفائدة بتغير أسعارها، وذلك من خلال اعتماد أسلوب سلم الاستحقاق للموجودات والمطلوبات الموصي به من قبل المصرف المركزي العراقي، إذ إنها تعد من الجوانب المهمة والحيوية في إدارة المصارف التجارية، فعندما يكون هناك استخداماً أمثلاً لموارد المصرف المتاحة فهذا يعني أن ثمة إدارة مصرفية كفوءة تعمل على استقرار مركزه المالي، لذا جاء البحث مركزاً على مشكلة الموازنة بين العائد والمخاطرة في إدارة السيولة الذي يعد تحدياً مستمراً ومشكلة يومية تواجهها إدارات المصارف التجارية ومنها إدارة مصرف الرشيد / إدارة عامة (عينة البحث) للفترة من 2013/1/31 - 2013/12/31 . باستخدام بعض النسب المالية في التحليل التطبيقي (نسب السيولة والعائد ومخاطرة السيولة)، معزراً بالأسلوب الإحصائي (تحليل SPSS) لإثبات قوة العلاقة والأثر بين متغيرات البحث.

وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن هناك فائض نقدي لدى المصرف، وبعائد ومخاطرة متوسطتين وبفجوة ميزانية موجبة. يوصي الباحث بتخفيض حجم موجوداته النقدية، والاستفادة من زيادة الودائع في استثمارات مختلفة.

- دراسة (الصفار، 2016):

هدفت إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه السيولة النقدية المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في سوريا خلال الفترة (2009-2013)، وذلك من خلال التركيز على السيولة النقدية والربحية في المصارف الإسلامية، وقد اشتمل البحث دراسة مصرف سورية الدولي الإسلامي، وقد تم جمع بيانات هذه المصارف عن الفترة (2009-2013) وتحليلها إحصائياً، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسة بمعدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والمغيرات المستقلة المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية) وقد توصلت الدراسة إلى أن نقصان وزيادة السيولة لهما تأثير على انخفاض ربحية المصارف الإسلامية، وأخيراً أوصت الدراسة للمصارف الإسلامية العاملة في سوريا بالبحث عن وسائل تمكنها من إدارة السيولة بشكل ناجح، وبالتالي زيادة ربحية المصارف الإسلامية.

- دراسة (حمد، ناجي 2017):

هدفت إلى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة لمصارف التجارية العراقية للفترة ما بين (2008م-2013م) لسنة من المصارف التجارية-العراقية، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقاييس السيولة المصرفية وربحية المصارف التجارية العراقية موضوع الدراسة كما تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات لغرض تجاوز مخاطر السيولة المصرفية.

- دراسة (ديبونة 2017):

هدفت إلى معرفة أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة من المصارف التجارية العاملة في الجزائر تضم

خمس مصارف، وذلك خلال الفترة ما بين 2010 و2015، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي من خلال استخدام نماذج panel لتقدير أثر مخاطر السيولة متمثلة بمؤشرات (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول /نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع /نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع)، على الربحية متمثلة بمؤشرات (العائد على حقوق الملكية /العائد على الأصول).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية حيث جاءت هذه العلاقة عكسية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وطردية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ولا توجد علاقة مع نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول فأشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، في حين أن لهذا المؤشر علاقة طردية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع .

- دراسة (خالد، جابر، بوبكر، 2018):

هدفت إلى تحديد أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة، والفرق في تأثيرها بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، وذلك باستخدام بعض المفاهيم الإحصائية والقياسية على مصرفين ينشطان في الجزائر وهما مصرف البركة الجزائري ومصرف الخليج، خلال الفترة (2011-2016) حيث أثبتت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مؤشرات السيولة ومؤشرات العائد ومؤشرات المخاطر أيضاً، كما بينت الفرق في تأثير السيولة بالنسبة للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية، حيث كان لها تأثيراً طردياً على العوائد بالنسبة للمصارف التجارية والعكس بالنسبة للمصارف الإسلامية، وكان لها تأثيراً عكسياً على المخاطر بالنسبة للمصارف التجارية والعكس بالنسبة للمصارف الإسلامية، وأوصت الدراسة

بتنوع وزيادة الاستثمار بالنسبة للمصرفين والاستغلال الأمثل للسيولة المتاحة، وذلك بهدف زيادة الأرباح والتقليل من المخاطر.

- دراسة (فلاح 2018):

هدفت إلى دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم جمع البيانات نصف السنوية لعينة مكونة من عشرة مصارف تجارية تقليدية خاصة في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي (2009-2015)، وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج ال Panel Data وهو نموذج التأثيرات العشوائية لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من جهة والربحية المصرفية من جهة أخرى سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية. بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو بمعدل العائد على حقوق الملكية.

1-9. التعليق على الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية:

بعد استعراض الدراسات السابقة يلاحظ بأنها تعاملت مع مخاطر السيولة وأثرها في ربحية المصارف التجارية في بيئات خارجية تختلف في ظروفها عن البيئة المحلية رغم توافق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تحديد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لذا سنتناول هذه الدراسة أثر مخاطر السيولة في ربحية المصارف التجارية العاملة في مدينة زيتن بشكل دقيق في البيئة الليبية، وخاصة أنه لا يوجد دراسات سابقة في ليبيا (حسب علم الباحث) تناولت بالبحث والتحليل هذا الموضوع.

2. الإطار النظري:

1-2. ماهية مخاطر السيولة والربحية في المصارف التجارية:

1-1-2. مفهوم المخاطر:

المخاطر هي ظواهر وأحداث تهدد إنجاز الأهداف، وتؤثر سلبا على استمرارية الوحدة الهادفة إلى تحقيق رسالتها. المخاطر هي تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة حيث تكمن المخاطرة في إمكانية انحراف التدفقات النقدية المتوقعة. (رشيد، 2012، ص 152)

تعرف المخاطر على أنها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار، وهي أيضا احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها. (نضال، 2013، ص 304)

2-1-2. مفهوم السيولة:

تعرف السيولة على أنها الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى المصرف المركزي. (نضال، 2013، ص 303)

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجهها المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها، وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل، ولا بد للمصرف من

مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على قروض، إذا أمام المصرف مصدران للسيولة هما: (نصر رمضان، 2013، ص57)

- الموجودات والمطلوبات.

- الاقتراض من الغير.

جاء تعريف مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول (32) بأنها مخاطر التمويل، وهي دالة للصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لها عند تدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات، وقد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادلة. (عبدالستار، 2012، ص125)

3-1-2. أنواع مخاطر السيولة:

- مخاطر السيولة التمويلية:

تظهر مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذها المصرف أو على الوضع المالي للمصرف بشكل عام.

- مخاطر السيولة السوقية:

أحياناً قد يكون من الصعب على المصرف أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة، وذلك لصعوبة تسيلها، وإذا اضطر المصرف لذلك ففي هذه الحالة قد تترتب عليه خسائر لا يرغب بتحملها.

- مخاطر السيولة العرضية:

تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء.

4-1-2. أسباب مخاطر السيولة:

تتجم مخاطر السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في إدارة الموارد المتداولة بشكل رئيس أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة المصادر والاستخدامات، وهناك عدة أسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة أهمها:

- عدم التوازن بين نمو الالتزامات في المؤسسة وأعباء خدماتها.
 - ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
 - سوء توزيع الأصول على استعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.
 - التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
 - الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.
 - التقلبات الموسمية التي يتعرض لها الإنتاج الوطني.
 - تراجع مفاجئ لإيرادات الدولة.
 - تعطل الأعمال.
 - الاستمرار غير المدروس في تخفيض معدلات الفوائد.
 - زيادة غير متوقعة في حجم الإنفاق الرأسمالي عن الحجم المخطط.
 - تحمل المصرف لزيادة غير متوقعة في التكاليف التشغيلية.
 - سوء إدارة رأس المال العامل.
 - إدارة تدفق نقدي غير كفؤة. (قنطجني، 2010 ، ص20)
- 5-1-2. مؤشرات ونسب قياس مخاطر السيولة: (عبدالستار، 2012، ص126)
- النقد والأرصدة لدى المصارف / إجمالي الموجودات:

إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف، وبالتالي زيادة قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية المتفق عليها في الوقت.

- النقد والاستثمارات القصيرة الأجل / إجمالي الموجودات:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يمكن من زيادة النقد والاستثمارات) أي تحويل الاستثمارات القصيرة الأجل إلى سيولة في فترة قصيرة ليواجه المصرف بها التزاماته في أجال المحددة.

- إجمالي القروض/إجمالي الودائع:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة، وعلى صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر إلى حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

- الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة؛ لأن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي يواجه بها المصرف التزاماته الأخرى.

2-2. مفهوم الربحية في المصارف التجارية:

1-2-2. تعريف الربحية:

تعد الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس الدائم، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الربحية وذات رأس المال الكافي. وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية (اللوزي، 1997، ص122)

تعرف الربحية أيضا على أنها الهدف الأساسي لجميع منظمات الأعمال، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع لها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنظمة، وهي أيضا أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها؛ لذا نجد أن جهد الإدارة المالية في المنظمة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها. (العقيدة، 2012، ص ، ص 28 29)

كما تقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (الاستثمارات بين قيمة الموجودات أو بين الملكية) التي أسهمت في تحقيقها، هذا وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: قرار الاستثمار وقرار التمويل. (حاجي، 2016، ص3)

على ضوء ما سبق وبصفة عامة يمكن القول بأن الربحية تعبر عن العلاقة القائمة بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة، فهي بمثابة المعيار أو المقياس للكفاءة النسبية الناتجة عن مدى تحقيق النتائج من خلال استغلال الوسائل الاستغلال الأمثل.

وتحدد الصيغة العامة للربحية وفقا للمعادلة التالية: (مصطفى، مراد، 2013،

ص 35)

الربحية = النتائج / الوسائل المستخدمة * 100

2-2-2. العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية:

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتنقسم هذه العوامل إلى نوعين هما (عوامل داخلية وعوامل خارجية):

- عوامل داخلية:

وتتمثل العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك فيما يلي:

- أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية: تؤثر الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصرف، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية. (مرهج، 2014، ص 335)

- إدارة المصرف: تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه إدارة الموارد، إدارة الاستخدامات يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حالة تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية أخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها. فربحية المصارف التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان. (مرهج، 2014، ص 336)

- حجم المصرف وإدارته:

يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكلما كبر حجم المصرف يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بمقارنة مع المصارف الكبيرة،

ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية. (حاجي، 2016، ص 5)

- هيكل الودائع:

تركز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر. كما تؤثر تكلفة الودائع أيضاً على ربحية المصارف التجارية؛ لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال، فنلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير، وتسعى المصارف التجارية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها. (أبوزعيتر، 2006، ص 98)

- توظيف الموارد:

توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعدان أهم مجالات الاستثمار للمصرف التجاري؛ إذ إنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصرف التجاري، حيث إن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية المصرف التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، ويعد قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصرف للسيولة، ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل. (أبوزعيتر، 2006، ص 99)

- أرباح (أو خسائر) القروض:

تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف، وذلك نتيجة لكبير حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية، وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دائماً الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها؛ إذ إن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية المصارف عندما يفقد المقرض قدرته على سداد القروض.

ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة التي تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية. (أبوزعيتز، 2006، ص 100)

- السيولة:

تمكن السيولة المصرف من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت، ونظراً لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عند حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات، ودراسة سلوك الودائع، وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، ويتفادى ما قد يترتب عليه من

مخاطر، ويساعد هذا التقدير في الموازنة بين متطلبات السيولة والربحية. (مرهج، 2014، ص 337)

- العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية التي تؤثر على ربحية المصارف فيما يلي:
(أبوزعيتن، 2006، ص، ص92 97)
- الظروف الاقتصادية والسياسية:

تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدولة.

- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:

تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين؛ الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

- السياسة النقدية:

تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها، وبالتالي فإن ذلك يكون ذا أثر في ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها المصرف المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول لأهدافه النهائية المتوخاة، وتختلف إجراءات السياسة

النقدية للمصرف المركزي من حيث إنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد؛ إذ تعمل المصارف المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض، وتشجيع الاستثمار، وأحياناً بهدف ضبط نمو السيولة المحلية، وضبط الائتمان المصرفي، وقد كانت المصارف المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان، وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة.

- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية، مما يؤثر في ربحية المصارف التجارية، كما أن قوة الجهاز المصرفي ومئاته، وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف، وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه المصارف، كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام وخاصة في مجال التحايل لعدم سداد ما عليهم من قروض، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات المصارف التجارية، ويظهر ذلك جلياً من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة.

- المنافسة:

تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية

للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

- أسعار الفائدة:

تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير في استثمارات المصارف.

2-3. العلاقة بين الربحية والسيولة:

من أهم واجبات المدير المالي أن يوازن بين السيولة والربحية، وأن يحافظ على هذا التوازن باستمرار. والحقيقة أن هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة؛ لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية، ولهذا فإن المدير المالي يجد نفسه أمام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان.

ويلحظ وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية؛ أي كلما زادت درجة السيولة قلت درجة الربحية والعكس بالعكس، لذلك نجد مثلاً الأصول السائلة الحاضرة مرتفعة لكنها لا تدر عائداً على المصرف، وهذا لعدم استغلال أموالها في استثمارات يمكنها أن تدر أرباحاً، وفي حين أن القروض والسلفيات تحقق أرباحاً وعوائد كبيرة لكنها تعد من القيم الأقل سيولة لدى المصارف التجارية.

لذلك يجب أن يكون هناك مفاضلة بين هذين الهدفين من المصارف، وينبغي ألا يكون أحد الأهداف على حساب الآخر؛ لأن كلاً منهما له أهميته، فإذا أولينا أهمية للسيولة في البنك نكون قد أهملنا الربحية، وذلك لعدم استثمار السيولة لصالح المصرف، وبالتالي لا يدم المصرف فترة طويلة، ومن جهة أخرى إذا لم تهتم

المصارف بالسيولة وتوجهت إلى الاستثمار واهتمت بالربحية فقط فقد تواجه مشكلة الإعسار أو الإفلاس.

لهذه الأسباب فإن إدارة السيولة في المصرف التجاري ينبغي أن تولى الاهتمام الواجب، مما يؤثر في نهاية المطاف على ربحية المصرف.

2-4. مؤشرات قياس الربحية:

باعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المصرف، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تقييم ذلك، نذكر أهمها فيما يلي (خالص، ص390):

- معدل العائد على حقوق الملكية:

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك، وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبالتالي فهو مؤشر لقياس ربحية الدينار الواحد المستثمر، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرض للملاك إلا أن هذا المؤشر غير ملائم إذا ارتفعت أسعار الفائدة، حيث يؤدي ذلك إلى تحجيم الوعاء الضريبي، وينعكس ذلك على مصداقية المعدل على حقوق الملكية الذي يرتفع بسبب تضخمه.

وتعطي العلاقة المبسطة لحساب هذا المؤشر كالتالي: (الزبيدي، 2011،

ص220)

معدل العائد على حقوق الملكية = نتيجة الصافية / الأموال الخاصة

- العائد على الأصول:

يعتبر معدل العائد على الأصول مقياساً من مقاييس الربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تدويلها، فهو يعكس

الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية، في ربحية المؤسسة، ويعطى بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول

- منفعة الأصول: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

- هامش الربح: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس بالعلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

- الرافعة المالية مضاعف حق الملكية: يقاس بالعلاقة التالية:

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

3. منهجية الدراسة:

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على المنهجية التي استخدمت في جمع البيانات، وتصميم نموذج الدراسة، وكذلك التعريف بأهم الأساليب الإحصائية والوصفية التي استخدمت لتحليل البيانات للوصول إلى نتائج الدراسة، ومن ثم بناء مجموعة من التوصيات على أساسها.

لقد اعتمدت الدراسة من حيث الأساس على المنهج الوصفي والتحليلي؛ فقد تضمن الجانب الوصفي التعرف على مخاطر السيولة في (مصرف الجمهورية فرع زليتن) والعوامل المؤثرة فيها.

ولتحقيق ذلك تم إجراء المسح المكتبي والإلكتروني للاطلاع على الكتب والدوريات والمجلات العربية والأجنبية، بالإضافة إلى المصادر المتاحة في المواقع

الإلكترونية على الشبكة العالمية للمعلومات، وذلك للإحاطة بكافة الأبعاد النظرية لموضوع الدراسة وبناء الإطار النظري.

أما الجانب التحليلي والميداني فقد تم إجراء دراسة ميدانية للتعرف على محددات مخاطر السيولة في مصرف الجمهورية فرع زليتن والتعرف على العلاقة بين هذه المحددات والمخاطر، وذلك بالاعتماد على البيانات المجمعة بواسطة الأداة التي تم إعدادها، ومن ثم تحليل هذه البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخدام المقاييس الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

1-3. متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من متغيرين هما:

- المتغيرات المستقلة: تتمثل في تأثير مخاطر السيولة المصرفية (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول / نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع / نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع)، على الربحية متمثلة بمؤشرات (العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصول).

- المتغيرات التابعة: ربحية المصارف التجارية الليبية (مصرف الجمهورية زليتن)

2.3. مجتمع الدراسة وعينتها:

- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في زليتن.

- عينة الدراسة: تم اختيار مصرف الجمهورية (فرع زليتن) من بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي في مدينة زليتن.

3-3. الجانب التطبيقي:

سوف يتم في هذه الدراسة تطبيق أدوات الدراسة بطريقة إحصائية حيث سنقوم ببيان العلاقة بين المتغيرات التابعة (العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين)، والمتغيرات المستقلة (النقد والأرصدة / إجمالي الموجودات وإجمالي القروض

إجمالي الودائع) عن طريق إجراء التحليل الوصفي ومن ثم الانحدار الخطي وفقاً للجدول التالية:

جدول (1) التحليل الوصفي لكل من المتغيرات التابعة والمستقلة

variables	N	Minimum	Maximum	mean	Std.deviation
النقد / إجمالي الموجودات	16	0.40	0.58	0.5019	0.05612
القروض / الودائع	16	0.12	0.55	0.2644	0.14236
الربحية / الموجودات	16	0.00	0.01	0.0039	0.00214
الربحية / حقوق الملكية	16	0.02	0.22	0.1062	0.05451

- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على ميزانية (مصرف الجمهورية زليتن) من الجدول رقم (1) وهو جدول خاص بالإحصاء الوصفي للمتغيرات المتمثلة في (نسبة النقد والأرصدة إلى إجمالي الموجودات، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، العائد على الموجودات، العائد على حقوق المساهمين) لمصرف الجمهورية في ليبيا للفترة من (2001-2016) أي أن فترة الدراسة 16 سنة، أما عدد القيم لكل متغير فهو 16، ويمكن أن نلاحظ من خلال القيم الخاصة بالانحراف المعياري أن أعلى قيمة انتشار هي السيولة البالغة 0.14236، أما بالنسبة بين القيم العظمى والصغرى لنفس المتغير فكانت أكبر قيمة هي 0.55 وأقل قيمة 0.12، وهذا يعني أن مصرف الجمهورية عينة الدراسة لديها مزيد من التنوع الخاص بنسبة السيولة.

3-4. تحليل الانحدار الخطي (1)

تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على ميزانية (مصرف الجمهورية زليتن) للمتغير التابع وهو العائد على الموجودات.

جدول (2) العلاقة بين العائد على الموجودات ونسب السيولة

variables	coefficient	Standard error	T	P≥(t)	%90 Confidence Interval	R ²
constant	-0.003	0.006	-0.494		(-0.013 — 0.007)	050.
النقد / إجمالي الموجودات	0.015	0.010	1.485	0.016	(-0.003 — 0.033)	
القروض / الودائع	-0.003	0.004	-0.756	0.046	(-0.010 — 0.004)	

يوضح جدول الانحدار رقم (2) العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل بالعائد على الموجودات وبين المتغير المستقل والمتمثل بمؤشرات السيولة حيث أظهرت النتائج للدلالة الإحصائية أن نسبة النقد إلى الموجودات هي 1.6% ونسبة القروض إلى الودائع 4.6% لمستوى دلالة 5%، والقيمتان هما تحت مستوى الدلالة، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النقد إلى الموجودات والقروض إلى الودائع من الجهة التي تمثل مخاطر السيولة المصرفية وبين الجهة الأخرى وهو العائد على الموجودات التي تمثل ربحية المصارف.

أما نوع العلاقة بين المتغيرات فكانت العلاقة سالبة؛ أي عكسية كلما زادت نسبة السيولة (النقد إلى الموجودات) قلت الأرباح والعكس صحيح، أما بالنسبة لمؤشر (القروض إلى الودائع) فتطبق عليه نفس العلاقة، فكلما زادت هذه النسبة أدى إلى انخفاض مخاطر السيولة، وبالتالي زيادة في مستوى الأرباح.

جدول (3) العلاقة بين العائد على حقوق المساهمين ونسب السيولة

variables	coefficient	Standard error	T	P≥(t)	%90 Confidence Interval	R ²
constant	0.007	0.128	0.053		(-0.220 — 0.234)	050.
النقد / إجمالي الموجودات	0.287	0.231	1.242	0.023	(-1.22 — 0.696)	
القروض / الودائع	-0.169	0.091	-1.854	0.037	(-0.330 — -0.008)	

5-3. تحليل الانحدار الخطي (2):

المتغير التابع هو العائد على حقوق المساهمين يبين لنا الجدول الثاني العلاقة بين مخاطر السيولة والعائد على حقوق المساهمين حيث يبين لنا قيم الدلالة الإحصائية للمتغير نسبة النقد إلى الموجودات 2.3%، ونسبة القروض إلى الودائع 3.7% تحت مستوى معنوية 5% والقيمتان هما تحت مستوى الدلالة، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النقد إلى الموجودات والقروض إلى الودائع من الجهة التي تمثل مخاطر السيولة المصرفية وبين الجهة الأخرى وهو العائد على حقوق المساهمين التي تمثل ربحية المصارف. أما نوع العلاقة بين المتغيرات فكانت سالبة؛ أي عكسية كلما زادت نسبة السيولة (النقد إلى الموجودات) قلت الأرباح والعكس صحيح أما بالنسبة لمؤشر القروض إلى الودائع فتطبق عليه نفس العلاقة، فكما زادت هذه النسبة أدى إلى انخفاض في مخاطر السيولة مما يؤدي إلى زيادة في مستوى الأرباح.

6-3. النتائج والتوصيات:

1-6-3 النتائج:

أظهرت الدراسة من خلال ما سبق من النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث إثبات فرضيات الدراسة من النقاط الآتية:

- تعتبر مخاطر السيولة من العوامل المؤثرة على الربحية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة أو عكسية بين كل من العائد على الموجودات من جهة ونسبة النقد إلى الموجودات والقروض إلى الودائع من جهة أخرى، مما يعني أكبر قدر من (النقد إلى الموجودات) يؤدي إلى خفض قيمة رأس المال المستثمر، وبالتالي هبوط في نسبة الأرباح.

- وجود علاقة سالبة بين العائد على حقوق المساهمين من جهة وبين نسبة النقد إلى الموجودات ونسبة القروض إلى الودائع من جهة أخرى، مما يعني أكبر قدر من (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) يؤدي إلى خفض قيمة رأس المال المستثمر وبالتالي هبوط في نسبة الأرباح.

2-6-3 التوصيات:

- ضرورة حث المصارف التجارية في مدينة زليتن وليبيا عموماً على تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

- تطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتحديد مستوى المخاطر.

- أهمية الاعتماد على إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي من أجل ضمان ديمومة المصرف في السوق.

المراجع

- حمد، خلف محمد ناجي وأحمد فريد، 2017، مخاطر السيولة وآثارها على ربحية المصارف التجارية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون.
- أبو زعيتر، باسل، 2006، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- فلاح، فاطمة بشير قره، 2018، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.
- عبد الشرع، عقيل شاكر، الهرموشي باسم محمد عودة، 2015، أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد.
- اللوزي، وآخرون، سليمان أحمد، 1997، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- الزبيدي، حمزة محمود، 2011، التحليل المالي لأغراض التقييم والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- رشيد، رجاء عبدالستار، 2012، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، معهد الإدارة، الرصافة، جامعة بغداد، العدد الواحد والثلاثون.
- قنطقجي، سامي، 2010، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ط(1)، (دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا).
- خالص، صالح، 2013، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، المعهد الوطني للتجارة.

- مصطفى، عبد القادر ومراد عبد اللطيف، 2013، أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04.
- القعايدة، فادي فلاح، 2012، أثر الاندماج على الربحية دراسة حالة بنك الأهلي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط.
- مرهج، حمودة منذر وعبدالواحد، مزيق أكرم، 2014، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة تشرين، المجلد 36، العدد 2.
- ديبونة، محمد الصغير، 2017، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال رسالة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقمة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
- نضال، أحمد رؤوف، 2013، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد السادس والثلاثون.
- نصر رمضان، احلاسه، 2013، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة المخاطر السيولة، غزة، رسالة ماجستير. منشورة.
- حاجي وجدة، 2016، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
- الصفار، هاشم، أثر السيولة النقدية على ربحية المصارف الإسلامية، مشروع تخرج، الجامعة السورية الخاصة (SPU)، كلية إدارة الأعمال، 2016.